



بسبب الفشل الاقتصادي.. السعودية تتراجع عن تحركات سياسية حساسة

13-09-2017 الساعة 10:30 | محمد عبدالله

كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، الأحد الماضي، عن تراجع الحكومة السعودية عن بعض التحركات الحساسة سياسياً، في النشهر القليلة الماضية، بسبب فشلها الاقتصادي.

ولم تحدد الصحيفة ماهية هذه التحركات السياسية، بينما أشارت إلى أن «الهلكة اعتمدت سياسة تقشفية، منها خفض مزايا الموظفين الحكوميين، لعدم قدرتها على الإيفاء بخططها الاقتصادية التي روجت لها منذ عام».

وتسعى السعودية، بحسب التقرير الذي حول عنوان «التزام السعوديين بالتغيير الاقتصادي رغم التحديات»، إلى طمأنة المواطنين والمستثمرين المهتمين بالتزامها بتجديد اقتصاد البلاد المهتمد على النفط بعد سلسلة من الانتكاسات أدت إلى إبطاء الجهود، خاصة في ما يتعلق بروية 2030

وقالت وزارة الثقافة والإعلام السعودية، السبت الماضي: «من المهم تعديل النوضاع غير المتوقعة والتكيف معها». وأضافت أن «هذه الهرونة لا يجب أن تقوض الاستقرار والقدرة على التنبؤ اللازم للسهاج للقطاع الخاص بتخطيط استثماراته وتوسعاته الجديدة».

وبحسب التقرير، فإن تراجع الاحتياطات الأجنبية وضعف توقعات النمو في السعودية، يعتبران من التحديات الكبرى التي تقف في وجه تحويل اقتصادها

وأظهرت بيانات رسمية، أن السعودية خسرت أكثر من نصف احتياطيها العام في عامين ونصف العام، ما يشير إلى المخاطر المالية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها الدولة الخليجية الأكبر عالمياً في تصدير النفط، بسبب التراجع الحاد في أسعار الخام عالمياً منذ منتصف عام 2014، وارتفاع كلفة الحرب التي تقودها في اليمن منذ أكثر من عامين

وتهاوى الاحتياطي العام للسعودية إلى 617.3 مليار ريال (164.6 مليار دولار) في يوليو/تموز الماضي، مقابل 1.3 تريليون ريال (346.6 مليار دولار) في ديسمبر/كانون الأول 2014، وذلك وفق بيانات النشرة الشهرية الأخيرة لهؤسسة النقد العربي السعودي، والتي نشرتها على موقعها الإلكتروني

وسارعت المهلكة العربية السعودية العام الماضي إلى وضع خطة لإنهاء اعتماد المهلكة على النفط وإصلاح البيروقراطية البطيئة عبر جدول زمني صارم. وتؤكد هذه التغييرات على التحدي الذي تواجهه القيادة السعودية وسط مخاوف من رد فعل عمومي ومحدودية قدرة البيروقراطية في المهلكة

وقد كشف ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، عن الخطة الاقتصادية السعودية، التي تسمى «رؤية المهلكة 2030»، العام الماضي، إلا أن هناك العديد من التحديات تواجه هذه الخطة

وكشفت صحيفة «فايننشال تايمز»، النسبوع الماضي، أن رؤية 2030، التي وضعتها المهلكة العربية السعودية، صعبة التحقيق، وأن أهدافها عدوانية، لذا بدأت بإعادة صياغتها، وشيرة إلى وجود قلق في المهلكة منذ إعلان «محمد بن سلمان» ولياً للعهد

وبحسب الصحيفة البريطانية، فإن أهداف الرؤية التي وضعت قبل عام تقريباً بدأت تتغير. وتشير الصحيفة، بحسب تقرير نشر الخويس الماضي بعنوان «المهلكة العربية السعودية تعيد صياغة خطة تحول ولي العهد»، إلى أن الأهداف التي تم وضعها ربما من الصعب تحقيقها

واستندت الصحيفة إلى وثيقة حصلت عليها، تشير إلى أن السلطات في السعودية تجري الكثير من التغييرات على رؤية 2030، وبحسب الخطة المعدلة، التي يطلق عليها «برنامج التحول الوطني 2.0»، أو «إن تي بي 2.0»، فقد تحولت الإصلاحات التي كانت قيد برنامج التحول الوطني إلى برامج أخرى، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة السعودية إلى تطوير جدول أعمال أكثر مرونة وقابلية للتنفيذ

سياسات تقشفية

وبحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الحكومة السعودية خفضت الإنفاق لتضييق عجز الميزانية، واعتمدت على سياسة تقشفية، الأمر الذي انعكس سلباً على ثقة المستهلك، كها أضرت هذه السياسات بالقطاع الخاص

وبحسب التقرير، فإن خطة ولي العهد التقشفية، لم تنجح، كما أثبتت عدم شعبيتها عند المواطنين، ولذا أعادت الحكومة بعد أشهر قسماً من المزايا للموظفين، من أجل تعزيز ثقة المستهلك السعودي.

وأشارت إلى أن معدلات البطالة أيضاً في السعودية لم تسجل أي انخفاض، بل على العكس ارتفعت، وقاربت 12.7%. وعزا التقرير أسباب ارتفاع البطالة، إلى السياسات الحكومية الفاشلة.

من جهة ثانية، أفاد التقرير بأن السعودية تكافح لخلق مصادر جديدة للثروة، إلا أنها لا تزال حتى اليوم تعتمد على الإيرادات النفطية، ما يشكل تحدياً آخر في وجه الحكومة لتهيئة اقتصادها وتنقل الصحيفة نفسها عن المستشار الاقتصادي السابق للحكومة السعودية ومدير الأبحاث في مركز الخليج للأبحاث في الرياض، «جون سفاكياناكيس»، قوله: «دعونا نهضي قدماً وندفع الإصلاح الاقتصادي بغض النظر عن الألم».

ويجري حالياً تنقيح رؤية 2030 والحفاظ على أهداف بشأن السياسات الرئيسية، مثل الخصخصة وخلق فرص العمل.

وتوظف الحكومة حالياً نحو 70% من العاهلين السعوديين، وتحاول تحويل هذا العبء إلى الشركات الخاصة، بحسب معدي التقرير. وقالت الحكومة في نهاية الأسبوع الماضي، إنها «خصصت 200 مليار ريال سعودي أو نحو 53 مليار دولار لدعم القطاع الخاص بها في ذلك تمويل المشاريع الصناعية».

ولتشجيع الاستثمار الخاص، أنشأت الحكومة الشهر الماضي وكالة جديدة لقيادة خصخصة أصول الدولة في مجالات تراوح بين النقل والطاقة. ورغم محاولات الحكومة لدفع النمو الاقتصادي، إلا أن البنك الدولي يرى أن النمو المتوقع هذا العام في المهلكة لن يتجاوز الصفر%.

يذكر أن صحيفة «الغارديان» البريطانية كانت وصفت رؤية 2030 للإصلاح الاقتصادي السعودي بأنها «حزمة من الأفكار والأهنيات القائمة على الخصخصة والتكشف».

المصدر | العربي الجديد + الخليج الجديد